

رَدّ

«التشيع اللندني» بمنظور الفكر السياسي الإقصائي

وكما بتأثيره على «اللاوعي الجمعي» حيث يعطي ويفضي من الثقافة والمعلومة بقدر ما يريد وكيفما ما يشاء، أما اليوم فإن العقل الإسلامي والشيعي بالتحديد غدا يتجه بانعطاف نحو التحرر من تلك المؤثرات وأثارها فصار يبحث عن صحة الفكرة والمعلومة التي تعرض له بغية تحصيلها واضحة من دون تغيير وتبديل وإخفاء بل بنصريح وتثبيت وإجلاء.

وأما الحديث عن: «الحاجة القصوى في سحب الذرائع من أجل محاولة وضع حدّ لامتداد هذا الاتجاه التكفيري في الأجيال الآتية؛ أقله لتُعذر أمام الله تعالى في قيامنا بكل ما نملك لضرب بعض أدواته التي يسوق من خلالها للفكر التكفيري جيلاً بعد جيل».

فأقول: إن ذرائع الاتجاه التكفيري لا تقتصر فقط على قضية تاريخية تنال من رموزه وقادته بل تجري وتنسحب إلى اعتقادات شيعية أخرى كزيارة المراقد المقدسة للأئمة عليهم السلام وإحياء عاشوراء، فهل يسعنا ترك تلك المعتقدات والتخلي عنها بحجة «سحب الذرائع» كون الاتجاه التكفيري يسوق من خلالها لفكره!

وهل ضرب بعض أدوات الفكر التكفيري هو «الملاك» في تحديد الموقف الشرعي من

والغاية، إذ أن إبراز الحقائق التاريخية بغية الاستفادة منها وفحص تأثيراتها ومدى انعكاساتها على الواقع المعرفي ومنبعه مع إمكانية تغْيُر المؤثر فيه واحتمالية تبديل المواقف إزاء تلك الحقائق بما يخدم المعرفة والعدالة، له رجحان.

ويزداد الرجحان مع التأكيد الضروري على التعايش السلمي والأخوي بين المسلمين. وأما القول: «تكريس اليات الفصل عبر السب واللعن والقتل لكثير من رموز ذلك التاريخ وشخصياته»، فأقول: وأما السب واللعن فهذه سنة إلهية وردت في القرآن الكريم، فقد ذُكر اللعن في القرآن عشرات المرات نذكر منها بهذه الآية:

﴿إِنَّ الدِّينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الذِّكْرِاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا نَبَّأَهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ (البقرة: 159).

وأما السب فهو حق المظلوم إذا ما أراد فضح الظالم وإظهار عيوبه وصفاته الدنيئة وإسقاطه من أعين الناس كما يفعل المسلمون تجاه المجرمين من الكيان الصهيوني، وقد ثبت بالدليل جواز سب الظالمين وأهل البدع والضلال.

قال الله جل وعلا:

﴿لَا تُحِثُّ اللَّهُ إِلَهًا شَرًّا مِمَّا نَبَّأَهُ لِلنَّاسِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ (النساء: 148).

وقد جاء في صحيحة داود بن سرحان عن الإمام الصادق (ع) قال: «قال رسول الله (ص): إذا رأيت أهل الرب والبعد من بعدي فأظهروا البراءة منهم وأكثروا من سبهم والقول فيهم والوقبة، وباهتوهم كي لا يطعموا في الفساد في الإسلام ويحذرهم الناس ولا يتعلمون من بدعهم، يكتب الله لكم بذلك الحسنات ويرفع لكم به الدرجات في الآخرة (الكافي 2: 375).

أما القول: «وهذا كله ليس عبارة عن مفردات محدودة وإنما عبارة عن ذهنية وثقافة عابرة للأجيال والمجتمعات»، فأقول: إن «اللاوعي الجمعي» كان هو المتحكم والمسير للعقلية الإسلامية بصورة عامة والشيعية بصورة خاصة حيث يوجه اعتقاداته ويقود تصرفاته وهذه «الجمعية» كانت تخضع أحياناً للحكومات والأنظمة والعلماء المرتبطين بتلك الحكومات والأنظمة كما عليه المجتمع الإسلامي بعمومه وأخرى كانت تخضع لظروف وأحوال غير آمنة أثرت في مستوى ودرجة تعبيرها عن اعتقادها وأفكارها وحددت سلوكها وجمدت شعائرها كما عليه المجتمع الشيعي ثقافياً وعقدياً، وفي الحالتين نجد عنصراً مشتركاً يبرز للناظر المتجرد عن التعصب والانحياز هو «إخفاء المعلومة». ونعني بالمعلومة المعنى العام لها سواء كانت تاريخية أو معاصرة أو كانت معلومة صحيحة أو غير صحيحة وسواء كان الجميع يعتقد بصحتها وحقيقتها أو البعض، و«المتحكم» هو الذي يسير ثقافة المجتمع العامة كيفاً

بل على العكس من ذلك يُتهم المسلمون بعدم مراعاة حقوق الحيوان في الحج والإسراف والعبثية وما إلى ذلك من التهم.

فإن قيل: أن الشعائر التوقيفية لا تدخل في هذا العنوان لأنها محكومة بالنص!

نقول: يلزم من قولكم أن يكون للحكم الشرعي ذي الملاك الواحد في مرحلة الثبوت أكثر من إرادة واعتبار، وهذا من قبيل الجمع بين المتضادين وهما الوجود والحرمة وأمران وجوديان، والنتيجة: لا طريق لصحة الدعوى والاستناد إلى ما ذكر في مستندها. أضف إلى ذلك أن حاكمية النص تشمل كل المصاديق إن كان النص مفهوماً أو عنواناً، وأن الاعتبارية العرفية لعمل ما بعنوان «الشعيرة» في أكثر من دولة وبممارسات جماعية كاف لإعطائها عنوان «الشعيرة»، لا سيما إن كانت تلك الشعيرة تُصورُ مشهداً حقيقياً من مشاهد عاشوراء كخروج الدماء من الرأس وسبي النساء وضرب الأطفال وما إلى ذلك، لأنها حينئذ تكون أشبه بالتمثيل الحي للمشاهد واقعة عاشوراء الأليمة.

أما مستند الدعوى الثانية: «أنه يقوم على المنطق التبريري لما هو قائمٌ ويقومُ وسيقومُ لأي ظاهرة ينتجها التعصب ضد الآخر المذهبي خصوصاً.

فأقول: إن المنطق التبريري لا يستند عادة إلى دليل وبرهان إنما هو كلام مرسل وتحليلات واستنتاجات لا واقع خارجياً وحقيقياً لها. أما البحث في ملفات التاريخ ومعايينة أحداثه ووقائعه وتحديد الموقف الشرعي منها عملياً كان أو عقدياً هو صلب عمل ووظيفة الفقهاء والعلماء، لأن التاريخ بمعناه الأعم ونعني هنا «تاريخ النبي صلى الله عليه وآله والأئمة الأطهار عليهم السلام من بعده»، هو مجموعة من الأحداث والأخبار والروايات التي تشكل في مجملها مصادر مرتبطة إما بالتشريع أو بالعقيدة أو بالأخلاق والتربية وهي تعبر بنحو أو باخر عن قول وفعل وتقرير العصور إن ثبت صدورها عنهم، وعليه فإن تحديد الموقف من قضية تاريخية بناء على استنتاج تاريخي متحصل عن اجتهاد وتمحيص هو حق شرعي وعرفي وإنساني قبل كل شيء.

أما القول «بالانتقائية من روايات التاريخ التي تشمل الغث والسمين»، فأقول: لا شك أن الروايات التاريخية تشمل الغث والسمين وإلا لما لزم التفحص والتحقيق والاجتهاد، لكن هل من الإنصاف إنكار الحوادث المتواترة التي اتفقت الأمة على وقوعها مثل الغدير، وما جرى على فاطمة الزهراء عليها السلام، واجتماع السفينة، وأحاديث كالثقلين، ومن كنت مولا، والسفينة وما شابه؛ وهل يحق لنا وصفها «بالغث» ونكرانها وهي ثابتة بالتواتر! وأما القول «بتسخير تلك الروايات لضرب العلاقات الأخوية بين المسلمين»، فأقول: هذا فهم غير صائب لطبيعة الغرض

مهدى الولاني *

يبدو أنّ مصطلح «التشيع اللندني» صياغة جديدة لعبارات تقليدية كـ«المنافق» و«المخرب»، الهدف منه إثارة العاطفة وإشعال الحماسة والغيرة على الدين بعد أن باتت تلك العبارات لا تحقق الأثر المطلوب منها.

ومن الواضح أنّ هذا المصطلح قد صيغ بدهاء ودقة حتى يكون شاملاً لمراجع دين وعلماء بما لهم من امتداد داخلي وخارجي في شتى أنحاء المعمورة.

وكون هذا المصطلح قد طرّح من قبل أعلى هرم فإنه يدل على السياسة الإقصائية الفعلية التي ينتهجها النظام في إيران تجاه مراجع الدين.

«الندنية التشيع الأصيل» ودعاوى الفكر الإقصائي

ينطلق الفكر الإقصائي وأتباعه من ثلاثة دعاوى ارتكازية تشكل مثلث إنشاء مصطلح «التشيع اللندني».

الأولى: طقسنة التشيع بممارسات خرافية لإحياء عاشوراء.

الثانية: الفتنة المذهبية بين السنة والشيعية.

الثالثة: توهين رموز الوعي والعقلانية في الداخل الشيعي.

وينظرة سريعة لتلك الدعاوى ومستنداتها، نجد أن الدعوى الأولى تستند إلى القول:

«أنها تقوم على سطحية التفكير الديني، وأن طقسنة التشيع تعني تفرغه من مضمونه الحضاري العقلاني القادر على التواصل والعبور إلى الفكر الآخر وإمكانية التوصل من خلال ذلك إلى صوغ أرض مشتركة، أو لأي بدعة طقوسية يمكن أن تقوم بها أي ذهنية مهما كانت ساذجة أو مسيئة».

أقول: إن كان هذا المستند بمجمله مما يصح الاحتجاج به لبطلان شعيرة أو ممارسة أو فعل، فإنه يلزم اعتباره الملاك في مبادئ الحكم الشرعي في مرحلة الثبوت، فإن اعتبرناه، فإنه سوف يشمل عبادات أخرى كالحج.

وبيان ذلك: أن أحكام الدين من عبادات سواء كانت واجبة أو مندوبة هي مجموعة من مظاهر وأفعال تشكل عنوان الشعائر الدينية التي أمرنا الله جل وعلا بتعظيمها وأن ظاهر بعض هذه الأفعال لا يدل بالضرورة بما هي أفعال على عمق فكري أو معنوي، فإن جاز وصح نقض الشعائر بما ذكر في مستند الدعوى؛ فإن النقض سيجرى على كافة الشعائر الدينية الواجب منها والمندوب ولا ينحصر بشعيرة دون الأخرى. والمثال: إن الحج بما يتضمنه من أعمال كلبس الإحرام والطواف ورمي للجمرات والأضاحي وما شابه لا تدل بظاهرها على غاية وفكرة إنسانية يمكن ترويجها للغير بعنوان مضامين حضارية عقلانية، ولا يمكننا التوصل والعبور منها إلى الفكر الآخر وصوغ الأرض مشتركة من خلالها،

سميد نظام *

الوقففة الاولى: فاتحة

دعونا بداية وقبل الغوص في وحل مفارق ركام بيوتنا، وهي لا شك موحلة هذه السنة، ليس فقط بسبب وابل الأمطار، وهذا خير، بل بفعل وابل الهدم، وهذا شر. دعونا نحاول أن ندرك، وبالتالي ندوّت، أن القضايا الحياتية التي تواجهنا كأقلية عربية في بلادنا من وجهة نظر المؤسسة، هي تلك التي لها أبعاد «وطنية» على المؤسسة، وتلك التي لا أبعاد لها كهذه. ففي الأولى يحتاج الأمر منا أن نتصدى بوسائل عمل غير تقليدية، بينما في الأخرى يمكن أن نكتفي بالتقليدي من الوسائل وبالادوات المتوافرة، وفي مقدمتها المجالس البلدية. التخطيط والبناء في بلداننا من القضايا التي تراها المؤسسة ذات أبعاد «وطنية»، ذات الإسقاطات على الحق اليهودي،

وحتى لا يتحسّس البعض فالصهيوني، على كامل أرض إسرائيل الممنوحة لهم بلك إلهي، وهذا يتعدى الملكية الخاصة (الطابو)، فهذه لا تقف أمام وفي وجه هذا «الحق الإلهي»، وكهذا يجب أن تبقى هذه الأراضي احتياطياً للمصادرات لـ«الصالح العام» حين يؤون الأوان، والصالح العام يختزل من ذلك الحق وفي هذه الدولة التي هي تجسيد لهذا الحق، فهو مطاط كعلكة «البروكا»، هل نتذكرونها؟!

الوقففة الثانية: ما بين التقليدي من الوسائل وغير التقليدي

كُتبت الكثير وقيل الأكثر في كل ما يتعلّق بقضايا التخطيط والبناء والهدم في بلداننا، ورب سائل: ما الذي يمكن أن يجده المرء في الموضوع؟
التظاهرة الكبرى في قلنسوة أمر جيّد، والمؤتمر المنوي عقده جيّد، وعمل لجنة المتابعة ولجنة الرؤساء واللجان الشعبية

وقفات على مفارق ركام بيوتنا

لا يفعلون لكم شيئاً ويتلهون بالسياسة والقضية الفلسطينية»، والله ستر ولم يتهمهم بأنهم وراء هدم البيوت كذلك. ومع هذا، كل ما فعل هؤلاء وفعلنا وراءهم هو فعل تقليدي، أثبت الهدم في قلنسوة على الأقل (وقبل أن أنهى وقفاتي لحقتها أم الحيران)، أن هذا الفعل الاحتجاجي «لا قطع شريانياً ولا سيّل دماً ولا حتى ماء»، ولذا لم يبق لنا إلا أن نستل السلاح غير التقليدي، أن «نحمي بيوتنا التي بنينا، من الهدم، وإن لم نستطع وبغض النظر عن السبب، فعلياً أن نعيد بناءها إن فاتنا أن نحميها»، وهذا غير التقليدي المطلوب!

الوقففة الثالثة: مع واقعية الامر

غير التقليدي هذا يتطلب استعداداً شعبيّاً وتعبئة شعبية، أمّا الاستعداد فلا اظنني انه غائب، وإن كان كذلك فاعتقد أننا نستاهل ما يجري لنا، وما ينقص هذا الاستعداد هو التعبئة، وهذه على القيادة

للدفاع عن الأرض والمسكن جيّد، ولكن لا جديد فيه، فهو نسخة طبق الأصل عما اعتدنا أن نفعله على مدار السنوات من دون أن نستطيع أن نوقف الهدم. وحتى لا يحسب أحد أي نسيب أعضاء الكنيسة، فها أنا أشهد كمن كنت منهم فترة ليست بقصيرة، وتابعت وأتابع نشاطهم: أن أكثر الكثير الذي يُقال في حقهم في هذا السياق هو ظلم، فأكثر الكثير من مجهودهم في أروقة الكنيسة ينصب في هذا المجال.

ولكن الأمر من ذلك، وجيّد أن نذكر ذلك، أننا بتنا نردّد، أو على الأصح نجتر من حيث يدري بعضنا، ومن حيث لا يدري البعض الآخر، المقولات التي سجلها على اسميهما (ماركة مسجلة) «الطيرى الذكر والعمل» فؤاد بن اليعزّر (قتال الأسرى المصريين في الـ 56 وزير الدفاع) وجدعون عزرا (نائب رئيس الشباب) ولسخرية الأقدار، سجلاها على طاولات الولاثم الدسمة في قرانا: «ماذا يفعل لكم أعضاء الكنيسة العرب؟»

